

الفصل الثاني

دور المنظمات الوطنية في المملكة المتحدة في الارتقاء بجودة التعليم والتعلم

برندا سميث:

لقد شهد العقدان الأخيران العديد من التغييرات في السياسة التعليمية على امتداد العالم كله مع تأكيد متزايد على المسؤولية العامة. وجنباً إلى جنب مع هذا التغيير ازداد عدد الطلاب في العالم، كما أصبح الجسم الطلابي أكثر تنوعاً باعتبار العمر، والخلفية، والخصائص، والثقافة. وتبعاً لذلك، فقد شعر قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بالحاجة لإعادة التفكير، وتغيير العديد من ممارساته كي يتأكد أن جميع الطلبة يتلقون خبرة تعلم إيجابية. وقد جاء دعم هذه التغييرات من جهات متعددة بما فيها الدعم المالي من الحكومة البريطانية ومنظمات وطنية أخرى.

هناك ثلاثة أهداف لهذا الفصل: الهدف الأول هو أن نلقي نظرة سريعة إلى الوراثة كي نناقش بعض مبادرات التمويل التي شهدتها عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي. وسوف نلقي الضوء على الدروس المستفادة من هذه المبادرات. والهدف الثاني هو استجلاء المشهد الحالي، ونلقي على وجه الخصوص نظرة على صندوق تمويل الارتقاء بمستوى التعليم TQEF، وتأثيره في عملية التعلم والتعليم. أما الهدف الثالث فهو أن نخطو قليلاً إلى الأمام ونلقي «نظرة سريعة» على المستقبل، وسنتحدث كذلك عن انتقال مناخ التعليم العالي من مناخ إدارة النوعية إلى مناخ الارتقاء بالنوعية، وتأسيس أكاديمية التعليم العالي الجديدة.

نظرة سريعة إلى الوراثة

قبل عشرين عاماً، كان التمويل لدعم مبادرات التعليم نادراً. وكان أفراد أو مجموعات صغيرة من داخل الوحدات المركزية لتطوير التعليم يقومون بأبحاث لتحديث عمليتي التعليم والتعلم مستخدمين أوقاتهم وإمكانياتهم الخاصة. وكان وجود وحدات مركزية لتطوير التعليم أمراً غير مألوف، كما وجدت فرص قليلة جداً لتعميم مبادرات التعلم والتعليم خارج جدران الجامعة الواحدة.

وفي عام 1987، انطلقت مبادرة إنشاء «مشروع التعليم العالي» EHE الذي مولته إدارة التعليم والمهارات (DfES). وقد قدمت هذه الإدارة الدعم لـ 56 مشروعاً مؤسساتياً على مدى خمس سنوات، وبلغ حجم التمويل 58 مليون جنيه إسترليني. وقد خططت الإدارة مشروعها بهدف تشجيع تطوير المشروعات الممولة بين أولئك الذين يبحثون عن خصائص أرقى في التعليم. ولم تعمل الهيئة القائمة على المشروع على تحديد هذه الخصائص، بل تركت تحديدها إلى كل مؤسسة بمفردها. وأدى هذا إلى فائدة حقيقية وهي تشجيع النقاش مع الجامعات المختلفة. وساعدت هذه المناقشات عملياً في تأطير العديد من العروض للاستفادة من المشروع، إذ كان على كل مؤسسة أن تحدد ما تفهمه من عبارة «مستويات الجودة في المشروع».

وفي الحقيقة ترجمت هذه التعريفات المختصرة إلى تصور واسع جداً، وكان تطوير ورعاية توجهات تعليمية للارتقاء واضحين في العديد من نتائج المشروع. وكان هذا الأمر فيما يخص العديد من أفراد الجهاز التعليمي، هو المرة الأولى التي يجدون فيها فرصاً للمشاركة بشكل فعال في تطوير ممارسات التعليم والتعلم.

وقد مكن تمويل «مشروع التعليم العالي» الفعاليات من أخذ مكانها في الوقت الذي لم يكن ذلك ممكناً في الماضي بسبب فقدان فرص التمويل. ولأول مرة يلتقي العديد من أفراد الجهاز التعليمي من أقسام مختلفة، ويعملون في مجالات مختلفة، في مجموعات مؤسساتية متداخلة. وبالإضافة إلى ذلك كان التمويل قادراً على إدارة نشاطات مهمة بعيداً عن الدوام الرسمي في الجامعة، وفي داخلها أيضاً. وتضمنت

بعض هذه النشاطات السماح بالابتعاد عن الجامعة مدة يومين مثلاً لتكريس الوقت كاملاً لبحث التجديدات المقترحة، والمشاركة في التطوير المهني.

وقد جرت بعض هذه النشاطات في فنابق، حيث بدأ الجهاز التعليمي يشعر للمرة الأولى أن الجهد الذي يبذله يلقى التثمين اللازم. وقد جرى تبادل الخبرات وأمكن استكشاف ما تعنيه عبارة «مستويات المشروع». أوجد ذلك فرصاً جديدة لتفاعل المناهج المختلفة، والتفاعل فيما بين الكليات، وكذلك التعاون بين المواقع المختلفة. وكان هذا المشروع حقيقة هو المهد للأبحاث الحالية، وأكد على إعداد الطلاب لاستخدام وتطوير المهارات الذاتية للتعلم على امتداد العمر كله.

وكان الاهتمام الرئيس من المشروع عند بعض المؤسسات، هو استيعاب الطلاب فيه.. وقد عينت بعض المشروعات اللاحقة طلاباً مشاركين في المشروع. وفي جامعات أخرى أُشرك طلاب في بعض فعاليات التطوير التي يقوم بها الجهاز التعليمي. ويمكن للطلبة أن يكونوا ذا تأثير كبير جداً في المساعدة في تغيير الممارسة. ولأنهم يمارسون التعلم الفعال فقد بدؤوا يسألون عن أعضاء الجهاز التعليمي من غير المشاركين لماذا لا يستخدمون بعض هذه الأساليب الجديدة؟ وبالفعل فقد أصبح بعض الطلبة عوامل تغيير فعالة.

أما حاجتها من التمويل، فكان على المؤسسات أن توضح كيف تنوي الاستمرار والتعامل مع مخرجات المشروع. وبناء على ذلك قامت بعض المؤسسات بتشكيل وحدات مركزية لتطوير التعليم أو توسيع الوحدات القائمة. ومن المهم أن نتبع التقدم المهني عند الهيئة التدريسية. والشيء الطريف أن العديد من أعضاء الجهاز التعليمي يشغلون اليوم مناصب مهمة في مؤسساتهم أو مؤسسات أخرى. وقد أعطت الخبرات المحققة من هذا المشروع للجهاز التعليمي تصورات أوسع عن التعليم العالي، وقام العديد منهم بتطوير مهارات مهنية إضافية أدت إلى تحقيق تقدّم فيما بعد.

وبدأ سياق التعليم العالي يتغير، وأصبحت فكرة التغيير وتجزئة الفصول الدراسية والمقررات مقبولة من الجهاز التعليمي في المؤسسات. وكانت إحدى نتائج هذا القبول،

أن البرامج والمقررات قد قسمت إلى وحدات أصغر سميت وحدات دراسية قصيرة Modules، كانت تقدم قبل ذلك في فصل كامل. وشعر العديد من الأساتذة بضرورة ضغط ما كانوا يعطونه للطلاب خلال سنة دراسية كاملة إلى فصل واحد. وكان من النتائج أيضاً أن الأساتذة شعروا بأنهم مضطرون للتركيز على محتويات المقرر على حساب الابتكارات السابقة. وأصبح تطوير المهارات أقل تركيزاً، ونُحي عدد من الابتكارات جانباً. وبدأ الجهاز بنسيان المبادرات التي تضمنها المشروع، وأخذ يعود بالتدرج إلى العمل وفق خبراته السابقة. وأصبح التأكيد الآن على إعادة كتابة مواد المقررات والبرامج كي تتماشى مع عملية توزيع البرامج إلى وحدات قصيرة وتجزأة الفصول الدراسية.

وباختصار، تشير عمليات تقويم قامت بها إدارة المشروع إلى أن المبادرة هدفت بشكل مقصود إلى إثارة ملف التربية (المؤسسة الوطنية لأبحاث التعليم 1991). وقد أثار المشروع مناقشات عن مسائل التعليم والتعلم، وحصل على دعم مالي مستمر لتطوير التعليم والجهاز التعليمي. وهناك دليل جوهري على أن المبادرة قد وفرت القدرة لتطوير الجهاز التعليمي والتعليم.

وفي أعقاب برنامج «مشروع التعليم العالي»، ظهرت مبادرة لاستخدام الحواسيب في التعليم CTI، التي وضعت عام 1989. وقد مولت مبدئياً من قبل مجلس تمويل الجامعات، ولكنها مولت فيما بعد بشكل مشترك من جميع مجالس التمويل في المملكة المتحدة. وكان هدفها تشجيع استخدام الحواسيب وتقنية المعلومات C&IT التي أمكن تقديمها إلى 24 مركزاً تعتمد على الموضوع الدراسي. وكان على هذه المراكز أن تزود الأقسام الأكاديمية بالمشورة والمعلومات عن إمكانية الحصول على الحواسيب وصلاحياتها، وتقنية المعلومات لاستخدامها في المناطق المتصلة بالمراكز، كما كان على هذه المراكز أن تعبر عن قدرتها على تغيير التعلم والتعليم. وقد أضيف إلى البرنامج فيما بعد خدمة دعم مركزية صغيرة.

وتضمن هذا الدعم فهارس لمصادر البحث، ومواقع على الإنترنت، ورسائل إخبارية، وورشات عمل، وندوات وزيارات للأقسام الأكاديمية. وما من شك في أن المراكز زادت من تراكم الخبرة والمهارة في استخدام الحواسيب وتقنية المعلومات. ومع أن التأكيد

الأساس كان على تشجيع التعلم بمساعدة الحاسب، فقد تبدل هذا الهدف بالتدرج إلى الاستخدام الواسع لأدوات الحواسيب وتقنية المعلومات. ودل تقويم التجربة على أن 88% من الذين استخدموا المراكز وصفوا هذه الخدمة بأنها جيدة أو ممتازة (1998 HEFCE). وعلى كل حال، نظر بعض أعضاء الجهاز التعليمي إلى هذه المراكز على أنها محصورة فقط بالمهتمين باستخدام الحواسيب والتقنية، بينما شعر قليل منهم أن المديرين على المستويين المتوسط والرفيع قد تأثروا بهذه التجربة.

«يبدو أن هذه المبادرة لم تبعد علاقة مع الشبكات القائمة أو جمعيات تطوير التعليم. ولا تبدو روابطها مع الجهاز التعليمي أو وحدات تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي أنها كانت فعالة ومؤثرة. (جاكسون وفيليب 2002)».

وكان هناك مبادرة رئيسة أخرى وهي برنامج تقنية التعليم والتعلم TLTP أطلقت عام 1992 ومولها صندوق مجلس تمويل الجامعات UFC. وكان هدف هذا البرنامج جعل التعليم والتعلم أكثر إنتاجية وفعالية باستخدام التقنية الحديثة.

وقد بني البرنامج على عروض منافسة قدمتها مؤسسات التعليم العالي HEIs. جرى في العامين الأولين من البرنامج تمويل 76 مشروعاً مدة ثلاث سنوات. وقد ركزت هذه المرحلة المبكرة على تطوير المواد. ولسوء الحظ فقد أخفق قليل من الأدوات في تجاوز حدود الإدارة أو مجموعة المؤسسات التي طورتها. وفيما بعد ركزت المراحل الآتية على تنفيذ وتثبيت منتجات برنامج تقنيات التعليم والتعلم أكثر من العمل على تطوير أدوات جديدة.

وفي المراحل المبكرة من المشروع أدمجت إستراتيجيات التعميم في صلب تصميم المشروعات التي يمكن أن يقال عنها إنها صيغة مكلفة جداً لتطوير الجهاز التعليمي مقابل ناتج قليل. وعلى كل حال، كان للمشروع نصيب في تنمية شبكات جديدة، وتزايد التعاون مع تطور المشروع، ولكن ما زالت هناك عوائق واضحة في تمثل الحاسوب وتقنية المعلومات. وفي المرحلة الثالثة جرى تعيين فريق وطني للتعاون ليؤدي دوراً في دعم المشروعات التي كانت في أشد الحاجة لهذا الدعم.

وكان هناك مبادرات أخرى ممولة مثل برنامج تقويم التعليم والتعلم الفعال ETAP، وهو مشروع بتمويل مشترك أطلق عام 1933 لتشجيع تطوير التدريب، والتشاور في دعم التعليم والتعلم، وتقويم ذلك. وقد جرى تمويل خمسة مشروعات لمؤسسات عن التعلم المستند إلى المهارات، ودعم الطلاب، أو التعلم والتعليم المحددين بالموضوع الدراسي الواحد. مرة ثانية، وجد أن تعميم المخرجات لم يغير بالضرورة الممارسة القائمة.

وكان تمويل المبادرات التي جرى إيجازها أعلاه بهدف تلبية الحاجات التي رأتها هيئات التمويل ضرورية أو أنه كما في مبادرة مشروع التعليم العالي التي مولت مما سمي فيما بعد بوكالة التدريب. وقد قدمت مبالغ مالية مهمة لهذه المبادرات بهدف إحداث تغيير في التعليم والتعلم، ومن الصعب الحكم على التأثير طويل الأمد لهذه المبادرات لأن عوامل عديدة تؤثر في عملية التعليم والتعلم. على كل حال، لو عدنا إلى هذه المبادرات لبدت لنا كل واحدة منها وكأنها استقادت القليل من المبادرات التي سبقتها. وبدأ أن تعلم المبادرة من المبادرة التي سبقتها قد ضاع. وظهر أن العديد من المبادرات كتبت دون عودة كبيرة إلى المبادرات السابقة. كما أنه من الصعب الآن الحصول على نسخ من التقارير التي تتضمن تقويم المبادرات، والسبب أنه عندما جاء أشخاص جدد إلى المراكز التعليمية، جرى «تنظيف الرفوف». وهناك ضرورة ملحة لإيجاد أرشيف لنستطيع التعلم من جميع هذه المبادرات. وقد يساعدنا في تخطيط عمليات فعالة بالاستناد إلى نتائج هذه المبادرات. وكل درس نتعلمه سوف يدفع بعملية التطوير إلى الأمام.

المشهد الحالي

تبعاً لتقرير (ريدينج) عن التعليم والتعلم في بريطانيا (NCIHE)، قام مجلس تمويل التعليم العالي في إنكلترا (HEFCE) بمشاورات على أعلى المستويات مع العاملين في قطاع التعليم العالي عن «مقترحات تتعلق بإستراتيجية وتمويل التعلم والتعليم»، (1998). وكانت محصلة هذا التشاور وضع إستراتيجية رفيعة المستوى تركز على خمسة موضوعات رئيسة لتشجيع التعلم والتعليم في إنكلترا، وهي:

- التشجيع والتكريم.
- المشاركة والتعاون.
- تعميم وتثبيت الممارسة الجيدة.
- البحث والتجديد.
- بناء القدرة على التغيير.

ولنقل هذه الإستراتيجية إلى عالم الواقع أسس مجلس تمويل التعليم العالي المذكور أعلاه صندوق الارتقاء بمستوى التعليم TQEF. وكان أحد مصادر القوة في هذا الصندوق أنه متعدد المهمات، حيث أخذ اتجاهاً ذا ثلاث شعب للارتقاء رُكز على: المؤسسات، والدورات، والأفراد. وهذا ما يشكل بوضوح قوته. ويهدف الصندوق للتأثير في عملية التغيير في المستويات الثلاثة: المؤسسة، الموضوع، والفرد.

على مستوى المؤسسة: فإن جميع المؤسسات في المملكة المتحدة اليوم تضع إستراتيجيات للتعليم والتعلم. والسبب هو أن كل مؤسسة لديها رؤية إستراتيجية خاصة للتعامل مع مسائل التعليم والتعلم. وكان هناك مطالبة للمؤسسات بتقديم إستراتيجيات سنوية مصحوبة بالخطط العملية لتنفيذها. وتقدم الموارد التي تعتمد عدد الطلاب، لدعم المؤسسات لمعالجة القضايا التي حددتها في إستراتيجيتها. ويشير تقرير عما تم إنجازه عبر هذه الإستراتيجيات وضعه الصندوق (جيبس 2001) إلى أن عمليات تطوير ضخمة قد تحققت منذ انطلاق هذه الإستراتيجيات.

وهناك نتائج رئيسة أشارت إلى تحسن عملية التوثيق بشكل ملحوظ، وخاصة فيما يتعلق بعناصر التنفيذ: مثلاً تضمن 76% من الإستراتيجيات المنفذة عام 2000 آليات التغيير، ولكن هذه الآليات وردت في 10% فقط من إستراتيجيات عام 1998. شملت آليات التغيير بشكل عام: تطوير هيئة التدريس نفسها، واكتساب العضوية في معهد التعلم والتعليم LIT، واستثمار الحاسوب وتقنية المعلومات، ومكافآت للتعليم الممتاز. بالإضافة إلى ذلك فإن ثلثي إستراتيجيات التعلم والتعليم سيطرت عليها

كليا أو جزئياً العمليات والبنى الجديدة للإدارة والتنفيذ. وفي عام 1998 كانت نصف الإستراتيجيات فقط تعتمد على السياسات واللجان، ولم تحدد عمليات تطبيق واضحة أو مجموعة مهمات لترجمة السياسات إلى أفعال. وقد ترافق مع هذا نقص في تحميل المسؤوليات للكليات والأقسام - فقد تبنى هذا الاتجاه فقط 6% من المؤسسات بينما طورت 36% منها نماذج خاصة بها في العام 2000. فزي ذلك العام كانت الإستراتيجيات الموضوعة في العمل أكثر شمولاً وصقلاً. (جيبز 2001).

وركز المستوى الثاني على عنصر الموضوع وهو مفتاح لنجاح تمويل عمليات تشجيع الارتقاء بمستوى التعليم بوصفه قائماً على قاعدة معرفية يعمل بموجبها جميع الأكاديميين على مستوى الأفراد، ويتواصلون، ويفكرون. ويملك عنصر القاعدة المعرفية جزأين اثنين: الأول هو تمويل التطوير (صندوق تطوير التعلم والتعليم) الذي يهدف إلى تشجيع وتمويل التجديد المبني على الجودة كما تحدها عملية مراجعة الأهداف وفق وكالة ضمان جودة التعليم QAA، أما الجزء الثاني فهو شبكة دعم تطوير التعلم والتعليم (LTSN) التي تهدف إلى تقديم إطار شامل لتشجيع وانتقال وتثبيت الممارسات الجيدة للتعلم والتعليم.

وتبع ذلك دعوات لتقديم طلبات تمويل من صندوق تطوير التعليم والتعلم على أن تكون هذه العروض على شكل تقرير عن مراجعة لموضوع معين في أحد الميادين التعليمية، وقد أطلق هذا الصندوق بشكل مشترك من قبل صندوق مجلس التعليم العالي في إنكلترا وإدارة التعليم في أيرلندا الشمالية DENI في كانون الأول 1995 (HEFCE 1995). ونفذت حتى اليوم أربع مراحل للتمويل، ونشرت تفاصيل المرحلة الخامسة في تشرين الأول عام 2003. وكانت أهداف صندوق دعم تطوير التعليم والتعلم المذكور أعلاه كما يلي:

.. لتشجيع أوجه التطوير في التعليم والتعلم، والحرص على أن يشمل التشجيع أكبر عدد من المؤسسات في دعم وتنفيذ ممارسة جيدة في التعليم والتعلم. (2: 1995).

إن مفتاح هذا البرنامج هو أن الدعم المالي يعطى إلى من يقدمون الموضوعات وعملوا جيداً حسب تقرير مراجعة الموضوع، مع هدف تعميم ممارسة جيدة أوسع في النظام. وهكذا كان صندوق دعم تطوير التعليم والتعلم الصيغة الأولى للتمويل التي مسناها لمكافحة واضحة للجودة. ودعم فريق مشاركة وطني برنامج هذا الصندوق فزوده بالخبرات الضرورية لتطوير التعليم، كما قدم له مساعدة في التخطيط والتعميم والمشاركة في الممارسات الفعالة. ويبدو أن مجلس التعليم العالي والفريق الوطني للتعاون تعلموا عدداً من دروس المبادرات السابقة ساعدتهما في تشكيل دليل مركزي رفيع المستوى والمشاركة في المشروعات (HEFCE 998). ويشير تقرير تقييم التجربة في عام 1998 إلى:

.. يمكن أن نحكم على التأثير الحقيقي لصندوق تمويل التعلم والتعليم مستقبلاً فقط على قاعدة فاعلية الانتشار والتنفيذ للمشروعات الممولة، وكما هو واضح في المبادرات الأخرى في بريطانيا، وفي ما وراء البحار، فإن هذا الانتشار عامر بالصعوبات. (HEFCE 1998).

وفي المرحلتين الرابعة والخامسة شاركت شبكة دعم التعليم والتعلم في مساندة المشروعات وهي في مرحلة التخطيط، ولاسيما طباعة ونشر المخرجات في الميادين المختلفة من المنهاج، والفصول الدراسية التي كانت تعمل في ظل هاتين المرحلتين. وقدم هذا الدعم من صندوق الدعم الوطني للتعلم والتعليم ترابطاً أفضل على مستوى الموضوع، وكذلك ارتباطاً أفضل في البرنامج. وعلى سبيل المثال تميزت معظم المشروعات في المراحل المبكرة بعقد مؤتمرات وطنية لعرض نتائج أعمالها. كما ألغى العديد منها المشروعات بسبب نقص في عدد الحضور، والعدد الكبير من النشاطات المماثلة التي شهدتها بريطانيا. وفي المرحلة الرابعة خططت مراكز الموضوع المرتبطة بشبكة دعم التعليم والتعلم لعقد ندوات ومؤتمرات مشتركة تتعلق بالمشروعات القائمة وفق جدول أعمال يضم عدداً أصغر من الموضوعات، ولكن مع اتجاهات مماثلة لتلائم الموضوعات المختلفة. وقد شهدت هذه المؤتمرات والندوات حضوراً كثيفاً.

ورصدت مجالس الدعم في المملكة المتحدة عام 1998 مبلغ سبعة ملايين جنيهه إسترليني سنوياً ولدة خمس سنوات لبناء شبكة على امتداد بريطانيا للتعليم والتعليم.. وكانت فكرة الشبكة الوطنية لدعم التعلم والتعليم تقديم أنموذج مبني على المنهاج لإطلاق عملية التغيير وتطوير التعاون. كما أوجدت مكاناً لعرض المبادرات وتشجيع التعلم والتعليم. والشبكة الوطنية لدعم التعلم والتعليم هي الإطار الوطني الوحيد لتغيير المواعيد داخل الجامعات عبر شبكة من 24 مركزاً لدراسة موضوعات التعليم تستضيفها مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا، وكذلك المركز الشامل الممتد عبر بريطانيا كلها، وربما تكون الشبكة الوطنية لدعم التعليم والتعلم هي إحدى الطرق لتحويل جامعة القرن الحادي والعشرين من مؤسسة تدخل في منافسة شديدة مع الجامعات الأخرى إلى مؤسسة تعمل بنشاط لتشجيع الشراكة والتعاون للارتقاء بتعليم الطالب.

وكانت المراكز الأربعة والعشرون المتعلقة بالموضوع مزيجاً من المواقع المنفردة، والمواقع المستندة إلى مبدأ العمل الجماعي، وكلها موجودة داخل إدارات لها علاقة بالموضوع وتستضيفها مؤسسات التعليم العالي. ويعترف التركيز على ميدان الدراسة بأن معظم العمل على أساس الشبكات وتبادل خبرات التعليم والتعلم والتقويم يجري على هذا المستوى فيما يخص العديد من أفراد الهيئة التدريسية. وكانت المراكز هي مراكز -زبائن مع رؤية عالية في إطار موضوعاتها وتقديم خدمة دعم النشاط والاستجابة لاحتياجات جماعاتها. إن جوهر نشاطات كل مركز هو:

- مقارنة المعلومات المتعلقة بكل مظاهر التعليم والتعلم وتقويم الأداء ضمن ميدان المنهاج.
- زيادة فرص التدريب.
- تقديم خدمات استشارية للممارسين مثل الأكاديميين وتقنيي التعلم وهيئة التدريس، كما تدعم هذه الخدمات الخبرات الطلابية داخل ميدان المنهاج.
- تقديم الدعم عبر الشبكات والاتصالات الفعالة.

- إيجاد علاقة مع الأجهزة المهنية والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع.
 - تقديم نصائح عن استخدام تقنية المعلومات في التعلم والتعليم.
 - التأكد من أن كل الممارسين واعون للتطور الحالي والتطور الذي سيتحقق في المستقبل.
 - التعاون مع المراكز الشبيهة لدعم النشاط بين فروع المعرفة المختلفة والمعرفة متعددة الوجوه.
 - التعاون مع المركز الشامل للإستراتيجيات الوطنية للتعلم والتعليم للتأكد من أن أعضاء الهيئة التدريسية في المركز الخاص بالموضوع مدركون لمسائل أكثر اتساعاً. وعلى كل حال هناك أيضاً العديد من قضايا التعليم والتعلم التي تشمل كل الموضوعات التي تستفيد من كونها واسعة الانتشار، كما تستفيد من التشجيع.. ونتيجة لذلك تم تأسيس المركز الشامل للإستراتيجيات الوطنية للتعلم والتعليم. وقد بنى هذا المركز صلات مع مراكز الموضوع وأصبح مصدراً وطنياً رئيساً للمعلومات والخبرة في ممارسة التعليم والتعلم. وكانت مهمة هذا المركز:
- «سوف يروج المركز المذكور بالمشاركة مع الآخرين المعلومات والمعرفة لتسهيل قيام اتجاه أكثر تعاوناً لتشجيع التعلم والتعليم

LTSN:WWW Itsn. ac.uk/genericcenter/index.asp?=1686

وركز المركز الشامل جهوده على مستويين رئيسيين من النشاط. على مستوى المنهاج مع مراكز الموضوع، وعلى مستوى المؤسسات التي تعيش عوامل تغيير أساسية. وقد عمل المركز داخل مؤسسات التعليم العالي مع مديرين رئيسيين يتحملون مسؤولية التعليم والتعلم، ومع هيئة التدريس، ومع مطوري التعليم، وتقنيي التعلم، ومجموعات أخرى رئيسية في الجهاز التعليمي لها صلة بالموضوع. مثلاً: لقد عمل المركز الشامل مع العاملين في ميدان الإعاقة ممن لهم صلة بمنهاج الوصول بالتعليم إلى المعوقين، ويعرفون مضمونات التشريع الجديد المتعلق بالإعاقة. كما شارك المركز مع وكالات

مختلفة في القطاع لتحقيق أهدافه ومرامييه الإستراتيجية مع تجنب الازدواجية. وتضم هذه الوكالات على سبيل المثال، وكالة ضمان الجودة QAA وكذلك وكالة سلامة المستوى الاسكتلندية، ومعهد التعلم والتعليم في التعليم العالي ILTHE، ولجنة أنظمة المعلومات المشتركة JISC، وجامعات بريطانيا، والمؤتمر الدائم لمديرين المؤسسات SCOP، وعاملين في القطاع، وكذلك جماعات الطلبة. وكي يكثف المركز الشامل نشاطاته قام باختيار أربعة موضوعات رئيسة عدها أكثر إلحاحاً تتعلق بالتعليم والتعلم، وتقويم الأداء ومواد المنهاج بوصفها نواقل لتنشيط مراكز الموضوع ومؤسسات التعليم العالي وشركائها من المنظمات لتسهم مع المركز المذكور. أما الموضوعات الأربعة فهي: التقويم، والتعليم عبر البريد الإلكتروني، وإمكانية إيجاد فرص عمل، وتوسيع المشاركة.

كانت شبكة إستراتيجيات التعليم والتعلم تتلقى في البداية تمويلاً جيداً، ولكنها وقعت تحت ضغوط لتقدم أكثر مما تقدم، لكنها فأوضحت أن الشبكات المتعاونة معها تدعم المجتمع الأكاديمي وأن استخداماً أكبر لخدماتها قد جرى فعلاً. وتضمن آخر تقرير لتقويم المركز (LTSN2002) النقاط الآتية:

- حققت الأقسام التي تشكل المركز الوطني لإستراتيجيات التعلم والتعليم وهي مراكز الموضوع والمركز الشامل والإدارة التنفيذية، تقدماً في ترابط وتطوير أدوارها المتعاقبة. وقد أحييت مفهوم شبكة العمل مع درجة من الإدارة المركزية والتعاون. والفروق بين هؤلاء اللاعبين بمعنى جوهر أعمالهم، تبرز الآن بوضوح أكثر. أما نتائج أعمال المركز فهي إيجابية، وقد تحققت بجهد كبير وكانت مميزة. وهناك جدل قوي يتعلق بالاتجاه لتطوير المركز واستمراره. (LTSN EXECUTIVE 2002).

- إن تنوع وحجم النشاطات المنفذة من قبل الأقسام الثلاثة في المركز الوطني الإستراتيجي للتعليم والتعلم مثيران للإعجاب. كما أن نظام المعلومات والترويج والنشاطات المشتركة كان نظاماً إبداعياً وقدم أكثر مما ينتظر منه مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل المتاحة (LTSN EXECUTIVE 2002).

• وقد ضغط المركز فوق ما يستطيع المبالغ المخصصة للإشراف والإدارة والنشاطات المختلفة. وبهذا المعنى يمكن أن ننظر إليه بوصفه قيمة ممتازة مقابل المال المنفق، ولكن هناك خطر حقيقي أن يؤدي التمويل بآجال قصيرة وبمبالغ صغيرة من الناحية الواقعية إلى عدم استقرار الشبكة على المدى المتوسط.

ويجب الاهتمام بالإجراء الأخير، فقد أصبح المركز اليوم جزءاً مكماً لأكاديمية التعليم العالي.

والمستوى الثالث والأخير للدعم هو دعم الأفراد عبر «مشروع الزمالة في التعليم الوطني NTES». وهدف المشروع هو مكافأة وتقدير الأفراد من جهاز التعليم الذين سيحققون شهرة لقيامهم بنشاطات بحثية ممتازة على المستويين الوطني والدولي. ومنذ عام 2002 جرى كل عام تكريم 20 زميلاً وطنياً للتعليم على أساس إنجاز عمل بارز في تطوير التعلم والتعليم. وفي عام 2004 احتفل المركز بتقديم 50 جائزة بالإضافة إلى طبقتين من النجوم الصاعدة وجهاز دعم التعليم WWW.ntfs.ac.uk وقد تلقى كل رابح مبلغ 50,000 جنيه إسترليني تقديراً لمشروع محدد تقدم به لتطوير التعليم. وقد كرم المشروع المميزين في تعليم الأفراد الذين نالوا اهتمام مؤسساتهم الخاصة في إنكلترا وفي شمال أيرلندا. وعدّهم مبرزين بوصفهم مدرسين ومشجعين على التعلم. ويمنح الزملاء الناجحون شهادات تكريم رفيعة المستوى في احتفالات تكريمية تقام كل عام.

في البداية كان القطاع متردداً عن المشروع. وفي الحقيقة لم تقم بعض المؤسسات حتى بتسمية مرشح لها في دورته الأولى. وعلى كل حال أصبح المشروع اليوم أكثر شعبية ونال احتراماً كبيراً، وكما قال أحد الفائزين: لقد غير المشروع حياته. وقال رابح آخر: إنه شعر في تلك المناسبة أنه نال التقدير للإنجاز الذي حققه للتعلم والتعليم. ويحدو الأمل أصحاب المشروع أن يقوم الأعضاء في الزمالة بنشر نتائج مشروعاتهم في السنين القادمة لفائدة التعليم العالي.

وليس من شك في أن صندوق الارتقاء بمستوى التعليم TQEF في مستوياته الثلاثة: المؤسسة، والموضوع، والفرد قد حقق تأثيراً مهماً في التعليم والتعلم. وسنلقي في هذا الفصل الضوء على حقيقة أنه عندما يرن المال عند أسوار الجامعة تحديداً يمكن أن يتحقق التجديد والمشاركة في التعليم والتعلم. ولقد تحقق بالفعل قدر من التجديد، بل إن مناصب جديدة وإضافية قد أوجدت عبر تمويل إستراتيجية التعلم والتعليم. أما التحدي المهم فيما يتعلق بالقطاع، على كل حال، فسيكون الاستمرار في عمليات التطوير على المستوى المؤسسي إذا ما توقف تمويل الصندوق.

والمنظمة الأخيرة التي سيتناولها البحث في هذا الفصل هي معهد التعلم والتعليم في التعليم العالي ILTHE الذي انطلق عام 1999. وقد أنشئ هذا المعهد تنفيذاً لتوصية تقرير ريدنج (اللجنة الوطنية لمراجعة التعليم العالي) وهي جهاز شارك فيه كل الذين يعملون ويدعمون التعلم في التعليم العالي في المملكة المتحدة. وهدف المعهد تحسين وضع التعليم، وتحسين خبرات التعلم، ودعم التجديد في التعليم العالي. وكانت المشاركة متاحة للأفراد بوساطة دخولهم المبدئي إلى المعهد بسبب خبرتهم أو عبر إتمام ناجح لبرنامج متعلق بالتعلم والتعليم معتمد من المعهد. وفي عام 2003 أصبح 15000 شخص من جهاز التعليم أعضاء فيه، وتضمنت فوائد العضوية كلمة سر للوصول إلى المصادر في الشبكة المشفرة، والحصول على أعداد مجلة «التعلم النشط»، وتخفيضات في رسوم الاشتراك في المؤتمرات، وفرصاً لعروض تمويل مشروعات، ومجموعات عمل إقليمية. وللمرة الأولى أصبح لدى قطاع التعليم العالي هيئة للعضوية الممولة لدعم احتياجاته المهنية.

لقد تركز معظم هذا الفصل على أعمال التطوير في إنكلترا، وعلى كل حال فإن التطوير في أسكتلندا يتقدم الصفوف بمعنى خططها للارتقاء بمستوى التعليم. فقد تطور هذا البرنامج في أسكتلندا بالعمل المشترك بين وكالة سلامة مستوى التعليم في سكوتلاندا، والجامعات الأسكتلندية، وممثلي الطلبة، والمجلس الأسكتلندي لتمويل

التعليم العالي SHEEC، وشركاء أكاديميين عديدين.. وقد انتهزت أسكتلندا الفرصة لتعيد تقويم عملية تقدير الجودة خلال عامين سابقين، فتشكل شعور بأن نظام تقويم المستوى كان مضيعة للوقت، ومكثفاً، ولا يقود بالضرورة إلى تشجيع الارتقاء بالتعليم. وكان التمويل السابق قد حدد مشكلات قليلة ولهذا اتخذ قرار لاستثمار التمويل في بحوث مقررّة موضوعه سلفاً في علم المنهج بدلاً من مبادرات تدرس أحداثاً سبقت.

والصفة الرئيسة للأسلوب الجديد هي تطوير موضوعين فقط كل سنة أكاديمية يتعلقان بالارتقاء بالتعليم. وتبعاً لمشاورات مع القطاع كان الموضوعان الأولان اللذان تمّ اختيارهما: تقويم حاجات الطالب، وكيفية الاستجابة لهذه الحاجات. وشكلت لجنّتنا متابعة لوضع التفاصيل. ومن المبكر جداً أن نعرف فاعلية هذا الأسلوب البحثي. ويبدو لنا أنه من المعقول جداً تركيز انتباه قطاع التعليم العالي في أسكتلندا على موضوعين رئيسيين فقط. وأكثر من ذلك يبدو أن الزملاء سيستغرقون أكثر في هذا النشاط المركز الذي سيقود إلى الارتقاء بتعلم الطالب، وتحقيق التغيير في الممارسة.

وقد جرى تمويل كل النشاطات المذكورة أعلاه من قبل الحكومة: وعلى كل حال فقد لعبت منظمات أخرى دوراً أساساً. وتضم هذه المنظمات، جمعية الجهاز التعليمي والتعليم العالي SEDA، وجمعية البحث في التعليم العالي SHRE وجمعية تقنيي التعلم ALT، وقد عقدت جميعها مؤتمرات، وورشات عمل، وقدمت فرصاً لشبكات عمل. ويجب ألاّ ننقل من أهمية دور هذه المنظمات، فقد قدمت لسنوات عديدة فرصاً ثمينة لأعضاء الجهاز التعليمي كي يجتمعوا ويشاركوا في الخبرات. وكانت جمعية الجهاز التعليمي والتعليم العالي سباقة في تقديم الدعم للمؤسسات التي تقدم برامج للتعليم والتعليم، كما قدمت مكافآت لأعضاء الجهاز التعليمي الجدد.

وعلى كل حال، ومع كل هذه المبادرات، من الصعب جداً أن نقوّم على المدى الطويل تأثيرها من حيث الفاعلية والاستمرار. إن التأثيرات في الممارسة تأتي من اتجاهات متعددة، وعزل عامل واحد لمعرفة تأثيره أمر غير ممكن عملياً. إنما ما يمكن قوله: إن هذه المبادرات حققت مناخاً إيجابياً في دعم التعلم والتعليم.

ويبدو أن تعميم نتائج هذه المبادرات هو علامة أساس في كل هذا النشاط، وما زال تأثير ذلك غير مفهوم تماماً، وهو موضع دراسة أقل مما يجب. ويجرى تعميم النتائج في مستويات مختلفة مع درجات مختلفة في التأثير. وتتضمن إستراتيجية تعميم المبادرات الجيدة في ميدان التعليم والتعلم عادة: ورشات عمل، ومؤتمرات، ومطبوعات. وتعميم مصادر التعلم والتعليم نادراً ما يتجاوز توزيع تمارين. وكانت المطبوعات تشحن، ولكنها كالكثير من هدايا عيد الميلاد ليس هناك ضمانات أن تستخدم بعد فتح أغلفتها. والتبني الناجح يتطلب القبول، والفهم، وتقدير القيمة، واستخدام ما جرى تعميمه من الطرف الآخر من قناة التوزيع. إن التعميم هو الجزء الأسهل ولكن التأكد من تبني ما عمم هو المصدر الأهم للتحدي.

نظرة مستقبلية

وتكشف نظرة مستقبلية بأن التعليم العالي هو في حالة من التغير المستمر، وما إن يعتاد القطاع على مبادرة ما، أو سياسة توجيهية ما، حتى تظهر مبادرة أخرى.

ويركز القسم الثالث والأخير من هذا الفصل على تطور «أكاديمية التعليم العالي». وقد برزت فكرة إنشاء الأكاديمية من تقويم قام به صندوق الارتقاء بمستوى التعليم الذي أسس عام 2002. وكانت لجنة قد شكلت باسم لجنة الارتقاء بمستوى التعليم TQEC لمراجعة ترتيبات دعم الارتقاء بمستوى التعليم والتعلم في التعليم العالي في المملكة المتحدة. كما طلب إليها أن تحدد الثغرات أو التجاوزات في عمل الوكالات الأربع العاملة في هذا الحقل، وأن تبحث عن طرق لزيادة فاعلية الأموال التي ترصد لهذا الهدف وترشيد صرفها. وقد منحت اللجنة تعويضات لعاملين في برنامج أبحاث مكثف مع الجهاز والطلبة وأجهزة أخرى مهتمة بموضوع الارتقاء بمستوى الجودة.

وكانت محصلة عمل اللجنة الوصول إلى مفهوم عريض بأن الترتيبات المتعلقة بالارتقاء بالمستوى التعليمي معقدة ومتشعبة، وتركز بشكل غير كاف على المستخدم. وقد لحظ العديد من المراقبين أن القطاع يحتاج لتقديم صورة عالية المستوى لعملية

التحسين المستمر للجودة، وللتطور المهني لكل أولئك الذين يدعمون تعلم الطالب.. ونتيجة لذلك أوصت اللجنة بإنشاء منظمة جديدة تساعد في نقل هذه الرؤية.

وسوف توجه الأكاديمية الجديدة عمل ثلاث وكالات قائمة عاملة بشكل مباشر في تشجيع الجودة، وهي: مؤسسة التعلم والتعليم في التعليم العالي، وشبكة دعم التعليم والتعلم، ووكالة تطوير هيئة التدريس في التعليم العالي (ILTHE, LTSN, HESDA) وسيسمح هذا التعاون بقيام توجه إستراتيجي أكثر تكاملاً. وعلى المنظمة الجديدة أن تعمل مع سلسلة مختلفة من الأفراد والجماعات والمؤسسات المهتمة بتجربة الطالب في التعليم العالي. وعلى كل حال فإن مؤسسة التعلم والتعليم في التعليم العالي وشبكة دعم التعليم والتعلم هما اللتان تشكلت منهما الأكاديمية. بينما وافق مجلس إدارة وكالة تطوير هيئة التدريس في التعليم العالي على أن تصبح وكالته جزءاً من مؤسسة القيادة التي تأسست عام 2004.

وكانت أكاديمية التعليم العالي التي شُكِّلت في أيار 2004 قد أطلقت رسمياً عبر المملكة المتحدة في أكتوبر 2004 بهدف رئيس هو تشجيع التعليم العالي عبر:

- تقديم مشورات إستراتيجية إلى قطاع التعليم العالي، والحكومة، وهيئات التمويل، وآخرين عن السياسات الموضوعية لتشجيع تجربة الطالب.
- تطوير المناهج والتطوير التربوي عبر فعاليات تفرعات نشاطات التعليم العالي.
- تسهيل التطوير المهني لكل الجهاز العامل في التعليم العالي.

تركيز الأكاديمية إذن منصب على كل السياسات وكل النشاطات المتصلة بتحسين خبرة الطالب. وأكثر من ذلك أن الأكاديمية معنية بكل الجهاز المهتم بدعم تجربة الطالب وتأكيد تطوره المهني. وعند التوجه للصحافة فمن الصعب التعليق على الأكاديمية، ما دامت في طفولتها المبكرة جداً. وعلى كل حال لقد هدفت إلى تقديم دعم ممتاز لتجربة الطالب في التعليم العالي.

كما أنها ستساند وتطور وتمثل العاملين في التعليم العالي وتجمع المعلومات والممارسات، وتطورها وتقدم النصائح والتوجيه بطريقة ودية وسهلة التوصل إلى المستخدم في مجتمعات التعليم العالي في المملكة المتحدة. ومع أن الأكاديمية بنت نفسها مستخدمة القوى التي ورثتها عن أعمال المؤسسات التي شكَّلت منها، إلا أنها أصبحت جهازاً على مستوى رفيع ويتمتع بدور إستراتيجي أكبر، وليست مجرد خليط من النشاطات القائمة التي كانت تقوم بها المؤسسات المذكورة أعلاه.

وحالياً يمكن أن نعدز القارئ الذي يظن أن الحكومة والمنظمات في المملكة المتحدة هي العناصر الوحيدة التي تتدخل لتأمين سلامة التعليم وتحسين سويته. بالطبع هناك تأثير لهذه المنظمات وتعطي توجيهاتها عبر تدفق السياسة التعليمية والتمويل. وعلى كل حال يجب ألا ننسى أنه لسنين عديدة كان أفراد وجماعات من الأكاديميين قد كرسوا أنفسهم للارتقاء بالتعليم ودعم تعلم طلابهم. وفي حالات عديدة كان هذا يتحقق بجهودهم الخاصة وعلى حساب حياتهم الشخصية. وقد وضع العديد منهم مواد منهجية على الورق أو ذات طبيعة إلكترونية، وعملوا في أبحاث، وقدموا فصولاً دراسية جديدة ومجددة وحضروا مؤتمرات تطوير التعلم والتعليم مسخرين أوقاتهم الخاصة. وكان هناك قدر كبير من الإرادات الحسنة في القطاع لم يجر توثيقها قط. وعلى كل حال يمكن لبعض الزملاء أن يناقشوا بأن ما نحتاجه ليس إقناع أنفسنا بأن جودة التعليم العالي قد تحققت، بل علينا القول دائماً: إنها في طور التحسن. وقد يعارض بعض المعنيين هذا الرأي، وفي الحقيقة فإن الشاهد المستخلص من وكالة تأكيد الجودة ومراجعات الموضوعات الخارجية تشير بوضوح إلى أن ما يوفر لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة يعبر عن موقف صحي ومن نوعية رفيعة. كما يشير العنوان إلى أن بعض التدخل من المنظمات في المملكة المتحدة مطلوب إذا ما أردنا أن يتحقق هذا الدور سلامة التعليم والتعلم وتحسينه. وليس في المملكة المتحدة معايير وطنية للتعليم في التعليم العالي، مع أن هناك حالياً استشارات تتعلق بالمعايير المهنية. وعلى كل حال فإن الكتاب الأبيض الصادر عن الحكومة عن مستقبل التعليم العالي (DfES2003) يشير صراحة إلى دعم التعلم والتعليم:

«إن التعليم والتعلم هدفان مركزيان من أهداف التعليم العالي. ونحن ملتزمون لتحقيق فهم أكبر، أين وكيف يمكن للتعليم والتعليم الجيدين أن يأخذا مكانهما؟، واتخاذ خطوات للتأكد من سلامة المعايير أمر كبير الأهمية، وهذه المعايير على كل حال تتحسن باستمرار، وإن الممارسات الأفضل هي المشاركة بشكل فعال. ومن حق كل الطلبة الحصول على تعليم رفيع المستوى، كما أن من حقهم الحصول على مستوى أفضل من المعلومات الممكنة لمساعدتهم في الاختيار الصحيح لما يجب أن يدرسه وأين؟ وأما المدرسون الذين يحسنون التدريس فمن حقهم النجاح والمكافأة».

وفي الختام يمكن أن نؤكد أن تطوير التعليم قد أدى دوراً في الارتقاء بنوعية التعلم والتعليم. وقد أنفق خلال العقدين السابقين مبالغ كبيرة من الأموال على مبادرات التعلم والتعليم أدت إلى تطور كبير في هذا الميدان. وعلى كل حال، هناك ثلاث قضايا أساس تحتاج إلى انتباه متواصل؛ القضية الأولى: هي أرشفة هذه المواد والتقويمات الناتجة، فقد ضاع معظم المواد الثمينة عندما كانت المنظمات تبدل مبانيها، أو تبدل أسماءها ويعين لها جهاز جديد. وسوف يكون إيجاد أرشيف وطني لهذه المواد كسباً كبيراً للتعليم العالي على المستوى الدولي. والقضية الثانية: هي التركيز فعلياً على تطبيق التعميم بهدف المؤازرة والدعوة إلى الثبات، والمطلوب مزيد من البحث في هذا الميدان، إذا أردنا أن نكون مخلصين في فهم كيف يمكن نقل التعليم ونتائج مشروع ما أو مؤسسة ما إلى أي مكان آخر. والقضية الثالثة: هي هل قومنا فعلاً كل هذه المبادرات وتعلمنا منها دروساً، ومن ثم نستخدم هذه الدروس المستخلصة في المبادرات الجديدة؟ إن ما نجحت بعض المبادرات في فعله ليس فقط تطوير إمكانيات توصيل واسع للنتائج على أوسع مستوى، بل استطاعت أيضاً -وهذه مهمة جداً- تطوير شبكات عمل، وشراكات، ومجموعات خاصة مهتمة بهذا الموضوع. وبعض المبادرات مثل مبادرة المركز الإستراتيجي للتعليم والتعلم قد استخدمت الترويج أيضاً لربط مجموعات سابقة متفرقة، ومؤسسات، ومنظمات، وأفراد شاركوا في تطوير مناقشات على اتساع المملكة المتحدة عن مسائل متعددة مختلفة لها علاقة بالتعلم والتعليم. ومن الصعب قياس تأثير كل هذه المبادرات في المستويين الفردي والإستراتيجي، لأن

العديد من العوامل تتفاعل لتحقيق التغيير في الممارسة. ويحتاج التقويم فعلا إلى التركيز عن أي النماذج والإستراتيجيات كان مؤثرا ولا سيما، ومن ثمَّ يستخدم هذا الفهم مستقبلا لتمويل المبادرات. وما نستطيع قوله هو: إن الملفات وممارسات التعلم والتعليم في التعليم العالي في المملكة المتحدة قد نهضت بسبب الحماس والعمل الجاد لمنظمات عديدة، وجماعات، وأفراد.

